بسم الله الرحمن الرحيم
Economics Political Science and Statistics Center for Conflict Analysis and Peace Studies ( )
مجلة متن السلام مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/cac
https://doi.org/10.52981/oiuj . v3i1.3568
2024; 3(1); 11 – 22
ISSN: 1858-5868

القبلية والسياسة السودانية - دراسة حالة جبهة الشرق

أ.د حسن علي الساعوري

جامعة النيلين – السودان

للاستشهاد بهذا المقال:–

أ.د حسن علي الساعوري ، القبلية والسياسة السودانية – دراسة حالة جبهة الشرق ، مجلة متن السلام

ISSN: 1858-5868

,https://doi.org/10.52981/oiuj . v3i1.3568

تمهيد:

ماهية القبلية:

تقوم القبيلة على أساس الدم والأصل المشترك. رابطة الدم بين أفرادها قد تكون أصيلة أو مكتسبة[1]. الرابطة الأصلية هي العرق والجنس والتاريخ الواحد والجغرافيا الواحدة، أي وحدة الآباء والأجداد، وذلك بفعل التناسل داخل القبيلة. أما رابطة القبيلة المكتسبة فهي إما أن تكون بالمصاهرة، أو بعلاقات الحلف والتعاضد. الانتماء بالمصاهرة لا يكون فقط بالتزاوج، وإنما ضرورة أن يواكب ذلك العيش المشترك في المكان الواحد فتنشأ الأجيال المتصاهرة بواسطة كل أعراف وتقاليد وثقافة القبيلة. أما علاقات الحلف والتعاضد التي تستدعيها الظروف الطارئة التي تتطاول، مكاناً وزماناً، تضعف الانتماءات الأصيلة عند اللاجئ للقبيلة ثم في ذات الوقت تزرع في نفسه الانتماء إلى قبيلة الملجأ أعرافاً وتقاليد، وبمرور الزمن يصطبغ هؤلاء بثقافة هذه القبيلة. وبالتالي يصبح، ثقافة، جزءاً من هذه القبيلة ليس إنتساباً فقط، وإنما لكل نظم القبيلة، ثم تتعاقب الأجيال فتنمحي آثار القبيلة الأصلية، وتبرز في مكانها ملامح وأعراف القبيلة المنتسب إليها. يقول أبن خلدون، واصفاً هذه العملية:

> أعلم أنه من البين أن بعضاً من أهل الأنساب يسقط إلى آهل نسبة آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء أو لفرار من قومه بجناية أصابها فيدعي بنسب هؤلاء ويعد منهم ...، لأنه لا معنى أن يكون من هؤلاء أو من هؤلاء، إلا بجريان أحكامهم عليهم وكأنه التحم بهم، ثم أنه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان فيذهب أهل العلم به فيخفى على الأكثر. ومازالت الأنساب تسقط من شعب وإلى شعب، ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام، والعرب والعجم[2]

[1] أنظر عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، ص203.

[2] أنظر عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة أبن خلدون، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2001م)، ص131.

إذن، الانتماء للقبيلة يمكن أن ينمو بالانتساب لها لظروف طارئة تستطيل لزمان ليس بالقصير. وبالتالي لا يكون الانتساب للقبيلة بوحدة الأصل والدم فقط، وإنما بالمصاهرة والانتساب كذلك.

ما يهم هذه الورقة درجة الإحساس بالانتماء للقبيلة الواحدة. هذا الإحساس بالانتماء لا يمثل الأصل والعرق العامل الرئيسي، بل أن عوامله الأساسية هي التنشئة الاجتماعية المنطلقة من القيم العليا عند القبيلة من ناحية، والقائمة على أعراف وتقاليد القبيلة، من ناحية أخرى. آليات هذه التنشئة الاجتماعية هي الأسرة والعشيرة والنظم الإدارية القبلية. هذه الآليات الثلاث تمثل عماد انتقال الأفكار والتصورات والسلوك لأفراد القبيلة التي من شأنها أن تحدد مدى الإحساس بالانتماء للقبيلة. يكون للأحداث الاجتماعية وطقوسها دوراً كبيراً في تعزيز الولاء القبلي، بينما يكون ذلك أبعد أثراً عندما تدخل القبيلة في صراع مع القبائل الأخرى. ذلك، لأن (القبيلة تكون أكثر تضامناً وترابطاً حينما تحس بخطر يتهددها، حينئذ تجتمع القبيلة على قلب رجل واحد للوقوف في وجه الخطر تدفعها إلى ذلك غريزة البقاء، أو السعي للمحافظة على وضعها في مواجهة القبائل والجماعات الأخرى. وتكون القبيلة أكثر حساسية حينما تكون أقلية في مجتمعها الذي تسيطر عليه قبائل أخرى ...)[1]. بذلك ترتفع درجة الانتماء القبلي فتصبح ولاءً اجتماعياً قوياً يصعب إضعافه.

ما بين القبيلة والدولة:

يمثل الولاء القبلي القوي مع آليات تفاعل القبيلة الاجتماعي والسياسي ما يشبه الدولة، مجتمعاً وسلطة. الولاء القبلي يشير إلى التجانس الاجتماعي داخل مجتمع القبيلة الواحدة، بواسطة التمسك بالقيم والأعراف والتقاليد. أما إدارة العلاقة بين أفراد القبيلة الواحدة من جانب، وبينها والقبائل الأخرى، من الجانب الآخر، فيمثل السلطة التي تستمد شرعيتها اجتماعياً بواسطة أعراف القبيلة، فتصبح كياناً ذاتياً نظيراً للدولة وأركانها الثلاثة المعروفة: رئيس القبيلة وأعوانه يمثلون السلطة في القبيلة بإقليمها الذي تقيم فيه .. وهو إقليم محدود ومعروف ولا خلاف عليه، في الغالب، بين القبائل المتجاورة، إن لم تكن هنالك حواجز طبيعية كتخوم الأنهار والبحيرات والصحاري والغابات وسلاسل الجبال. سلطة زعيم القبيلة ماضية على أفرادها بدرجة عالية بحكم التقاليد، وهي سلطة ماضية كذلك في العلاقات مع سلطة القبائل المجاورة لها تعاوناً في الغالب الأعم، وصراعاً في الحالات الاستثنائية[2].

قد تمثل الدولة أصلاً واحداً، سلالة أو مصاهرة أو انتساباً، وقد تمثل عدداً من السلالات (القبائل) إما أن تكون قد انصهرت في بوتقة واحدة بفعل الدين الواحد، أو الطائفة الدينية المشتركة، أو قد تظل دولة متعددة الأعراق والقبائل. الدولة في الحالة الأولى يرتفع ولاؤها السياسي إلى درجة القومية الواحدة المتجانسة. أما الحالة الثانية، فنتيجة لعدم انصهار الأعراق والسلالات المختلفة، فتتدنى درجة الإنتماء للقومية الواحدة في الدولة الواحدة، إذ تتعدد الولاءات القبلية، فتكون هنالك سلطات تقليدية في إدارة المجتمع نظيراً لسلطة الدولة الحديثة.؟ ذلك يعني، أن هنالك نوعاً من إزدواجية الولاء، وبالتالي ازدواجية الاستجابة للسياسات العامة .... سياسات القبيلة إزاء سياسات الدولة. الحالة الأولى تمثلها الدول الأوربية والأمريكية، والحالة الثانية تتمثل في أفريقيا وآسيا[3].

ازدواجية الولاء في الدول النامية (الأسيوية والإفريقية)، هي التي تفتح باب السياسة والقبلية، وبصفة خاصة في أفريقيا، السودان بصفة أكثر خصوصية لارتباطه بأهداف هذا البحث. كان للقبيلة دور كبير في إقامة الممالك والسلطنات في أفريقيا، سواء كان ذلك في التاريخ الغابر أو التاريخ المعاصر. شهد التاريخ الأفريقي تعاون قبلي ملحوظ في تأسيس الممالك، ولكن احتفظت كل قبيلة بكينونتها الذاتية داخل تحالف قبلي كبير، بينما أحياناً تظل بعض القبائل محتفظة باستقلالها التام كسلطة قبلية. تمثل الحالة الأولى تحالف

[1] بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجاً، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2006م)، ص28.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة المصرية، 1989م)، ص193–195.

[3] See: Huntington, S.P., Political Order in Changing Societies, (New Haven; Yale University Press, 1968), First and last chapters.

القبائل العربية والأفريقية في تأسيس مملكة سنار في السودان. أما الحالة الثانية فتتمثل في القبائل النيلية في جنوب السودان كالدينكا والنوير والشلك[1]. أما التاريخ المعاصر، فقد شهد دوراً ملحوظاً للقبيلة في حركة التحرير من الاستعمار الأوربي في أفريقيا. ساعد التنظيم الاجتماعي والإداري للقبيلة في أفريقيا حركات التحرير الأفريقي للقيام بالتعبئة السياسية اللازمة من غير الدخول في عناء المراحل المختلفة لإقامة تنظيمات سياسية جديرة بمواجهة الاستعمار. فالتنظيمات القبلية جاهزة على المستويات المختلفة حتى القاعدة الشعبية. كل المطلوب تحالف زعماء القبائل مع قيادة الحركة الوطنية، فيتحول الولاء القبلي إلى ولاء سياسي حاديه طرد المستعمر من البلاد الأفريقية. وبالتالي تتيسر عملية التعبئة السياسية التي تتنزل بكل سهولة من قيادة القبيلة إلى قاعدتها الشعبية. نتيجة لذلك نجحت حركات التحرر الأفريقي فكان الاستقلال بقيادات حديثة ولكن بسند شعبي تقليدي (في شكل تحالف بين الطرفين). أقرب مثال لذلك كنياتا في كينيا، ونكروما في غانا، وسيكتوري في غينيا، وسنقور في السنغال وكاوندا في زامبيا[2].

القبيلة والسياسة بعد الاستقلال:

كان دور القبيلة الإيجابي واضحاً في التاريخ سواءً في إقامة الممالك أو الاستقلال من الاستعمار الأوربي، إلا أن هذا الدور تناقص إلى ما يقارب العدم بعد الاستقلال، بل إن الأمر لم يقف عند ذلك فانتقل من الإيجابية إلى السلبية. تمثل انتقال دور القبيلة من الإيجابية إلى السلبية في الدرجة المتدنية للولاء القومي في كل بلد أفريقي، وخاصة السودان. تتكون مجتمعات جميع الدول الإفريقية من عدد كبير من القبائل المختلفة عرقياً وثقافياً، ودينياً ولغوياً. بالضرورة أصبحت في كل دولة عدد من الولاءات القبلية، وبالتالي غاب الولاء القومي والانتماء الواحد للوطن الواحد. هنالك ولاءات قبلية، أي جزئية، إزاء الولاء القومي الضروري لوجود أمن لأي دولة. من تبعات ذلك، تعدد السلطات؛ السلطة القومية والسلطة القبلية. ولسوء الحظ، كان الولاء القبلي مقدماً على الولاء القومي. كانت تلك أول عقبة كأداء تواجه القيادة السياسية بعد الاستقلال، بل وأصبحت هي الأولوية الضرورية لترسيخ قومية واحدة ذات ولاء واحد من الجميع. ولكن هذه الأولوية اختلطت معها أولويات وطموحات قيادة الحركات الوطنية: التعليم، والصحة، والتنمية، وبناء المؤسسات الشعبية والرسمية، وبناء المؤسسات الإدارية. تمثل هذه الطموحات آليات التعبئة الاجتماعية لبذر بذور التجانس الاجتماعي المستهدف ليكون أساساً للولاء القومي. اختلاط الضرورات بالطموحات عقدت الأمور فساد عدم الاستقرار السياسي معظم الدول النامية. يمكن تفصيل ذلك فيما يلي[3]:

اختلاط الضروريات بالطموحات في أزمة الولاء القومي جاءت آثاره مركبة. القبيلة هي العامل المشترك في هذه الآثار: مؤسسات الدولة الرسمية والأحزاب السياسية وعملية التفاعل بين الطرفين. عماد المؤسسات الرسمية الخدمة المدنية والجيش، وهما المؤسستان اللتان ينبغي أن تنعكس فيهما سياسة الولاء القومي لا الولاء القبلي. فالمناط بهما ترسيخ سياسات التجانس الاجتماعي المؤدي إلى توحيد الولاءات في قومية واحدة. الذي حدثن عمداً أو غير ذلك، أن القبيلة تسللت إلى هذه المؤسسات بأعرافها الذاتية. فاختلط سلوك الأفراد القائم على اللوائح الإدارية العامة بمنطلقات القبلية الضيقة. فكانت المؤسسات تبدو حديثة في مسمياتها وهياكلها الإدارية، ولكنها في الواقع تجنح في أدائها إلى التقليدية القبلية. وبذلك يكون الأداء أداء القبيلة لأفرادها لا أداء الموظف العام لعموم المواطنين. فلا تصبح الخدمات العامة عامة، وإنما هي خاصة بهذه القبيلة أو تلك[4]. فتكون النتيجة ترسيخاً للإحساس القبلي بدلاً من

[1] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص124 و 134.

[2] See: Elsauori, H.A., "African Singe Party Government with Special Reference to Sudan", MSC Thesis, University of Khartoum , 1975, Chapter One.

[3] Gamer, R., The Developing Nations: A Comparative Perspective, (Boston: Allyn & Bacen, 1982), pp. 231-237.

[4] See; Riggs, F.W., Administration In Developing Countries, (Houghton Mifflin Company, 1964) P.95.

تنمية الإحساس القومي، وتبعاً لذلك يزداد ابتعاد أفراد القبيلة من تلك. فينمو الإحساس بالظلم وعدم العدالة وعدم المساواة فتزداد إلا من القبلية التي كانت.

أما في حالة الجيش فإن الأمر أكثر خطورة. ذلك، لأن ترجيح كفة قبيلة داخل الجيش يفقد توازن المؤسسة من حيث لوائح الخدمة ولوائح التدريب ولوائح الترقيات. فالمؤسسة العسكرية تتميز بمحاولة ترسيخ لوائح الانضباط العسكري على الجميع. وهناك مقولة أن لوائح الانضباط العسكري تعتبر من الوسائل الناجعة التي ترسخ قيم الوطنية والولاء القومي على حساب الولاء الجزئي والقبلي[1].

الأنكى من ذلك وأمر، أن تقوم فئة من الضباط باستلام السلطة عنوة ، فتقوم بتسخيرها لمصالح القبيلة بشراً والقبيلة إقليماً ومشاريع تنمية. النتيجة ترسيخ الإحساس بأن السلطة لا تعمل للصالح العام وإنماء للمصالح الخاصة والقبلية، فتحاول فئة أخرى للإطاحة بالنظام وتنجح، ولكنها لا تستمر كثيراً إلا وتعقبها أخرى. وهكذا تضيع المؤسسة القومية فتصبح قبلية، ويصبح الصراع العسكري داخل المؤسسة صراعاً قبلياً ... أقرب مثال لذلك يوغندا وتشاد.

يواكب الفساد الإداري في مؤسسات الدولة الفساد السياسي على مستوى الأحزاب السياسية، وبالتالي النظام السياسي كله. ذلك فساد تنشئه القبلية وتؤججه في ذات الوقت. الحزب السياسي عبارة عن تنظيم حديث ومعاصر يستهدف تنظيم التعبئة والمشاركة السياسية، وعلى أثر ذلك التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية المتنافسة في المجتمع[2].

هو، إذن، بمثابة الآلية السياسية لضمان مشاركة الأفراد والجماعات في السلطة، أو في توجيه السياسات العامة. التنظيم الحزبي مفتوح لعضوية الجميع من كل القبائل، ونشاطه محكوم بدستور ولوائح يتساوى في الاحتكام لها الجميع، بما في ذلك قيادة الحزب نفسها: كيف تنتخب، وكيف تنتقل منها القيادة إلى أخرى. عندما تدخل القبيلة في هذا التنظيم الحديث تنتقل بمضامينها الغائية والسلوكية والإدارية إلى داخل النظام الحزبي. حينئذ تتغير وظيفة الحزب تغييراً كلياً، فقد احتلت القبيلة الحزب وسميت باسمه "الحزب س أو ص" وأصبحت تحركه كيف شاءت ومتى شاءت وإلى أين شاءت من غير الالتزام بسلوكياتها التنظيمية، وإنما صبغته بسلوكياتها التقليدية. فلم يعد حزباً سياسياً، وإنما أصبح قبيلة حزبية. وبالتالي، تنتفي كل مواصفات ووظائف الحزب السياسي. النتيجة، بالضرورة، سوف لن تكون صراعاً سياسياً مع الآخرين، ولكن صراعاً قبلياً، وبأساليب القبيلة التقليدية. فتكون الردة السياسية الغير متوقعة، ويعود المجتمع من طامح في العصرية إلى طامع في سيادة القبيلة في المؤسسات النيابية (البرلمان)، وكذلك في مجلس الوزراء، فيرتد كل شيء من العصرية إلى القبلية: قبلية الحكومة، وقبلية الرئيس، وقبلية المجلس النيابي، وقبلية الخدمة المدنية، وقبلية الجيش، وأخيراً قبلية السياسات العامة التي تسمى "عامة" مجازاً، لأنها تستهدف القبيلة لا الوطن. فيسود الهرج والمرج في كل شيء.

والنتيجة، من غير شك، غياب الاستقرار السياسي بصورة عامة. أما الصورة الخاصة فهي الشك في وجود الدولة الواحدة ذات الولاء القومي الواحد. ذلك معناه أن الدول التي تعاني من القبلية، فشلت في تكوين مؤسسات الدولة العصرية: المؤسسات الرسمية والمؤسسات الشعبية. إذن، تصبح الحاجة ماسة جداً إلى إعادة النظر في كل شيء بواسطة صيغة توافقية بين جميع القوى الاجتماعية والسياسية لتنمية الولاء القومي على حساب الولاء الجزئي والقبلي في سياسات تعليمية وإعلامية متفق عليها، وفي التوافق على قيود فاعلة للحيلولة دون نفوذ القبيلة في كل المؤسسات الشعبية منها والرسمية.

القبلية في السودان:

كان للقبلية في السودان دور كبير في تاريخ السودان الحديث، ولكنه لم يكن دوراً سلبياً. فقد كانت القبيلة أساس قيام الممالك المختلفة: مملكة تقلي في جنوب كردفان، ومملكة المسبعات في شمال كردفان، ومملكة الفور في دارفور، ومملكة سنار في كل السودان ما عدا الجنوب. الدور الإيجابي المعني هنا هو تحالف القبائل مع بعضها الآخر لقيام وترسيخ الممالك مع بقاء سلطة القبيلة كجزء من

[1] أنظر حسن علي الساعوري، عسكريون ساسة: نظرية التحول الذاتي للحكم المدني، (الخرطوم: مطابع العملة، 2001م)، الفصل الأول.

[2] See La Palombara, J., and Wiener, M. (editors), Political Parties And Political Development, (Princeton University Press, 1966).

السلطة العامة... أي كجزء من التحالف الذي تقوم عليه هذه الممالك الذي تقوده قبيلة محددة ولكن في تعاون واضح مع القبائل الأخرى. وعندما جاء الحكم الأجنبي – التركي والمصري والإنجليزي – حرص على بقاء القبيلة وسلطتها التي بدون تعاونها يستحيل السيطرة على أفرادها.

كانت هنالك عوامل مساعدة في تقارب القبائل السودانية مع بعضها الآخر. أهم هذه العوامل نشأة الطرق الصوفية والطائفية التي استفادت من الاستعداد القبلي للتعاون والتحالف الذي كان أول عمل قبلي مشترك مهد الطريق لمشاركة عدد من القبائل في انتماء واحد بالإضافة إلى الانتماء التاريخي في مملكة واحدة.

زرعت الطائفية والطرق الصوفية بذور الولاء العام فوق الولاء القبلي، إذ كانت كل واحدة تضم عدداً من القبائل المختلة، وفي أماكن مختلفة من السودان. فطائفة الأنصار ضمت قبائل النيل الأبيض وكردفان ودارفور، بينما طائفة الختمية قبائل شمال السودان ووسطه وشرقه. أرست الطائفية علاقة روحية بين القبائل، فالزعيم شيخ الطائفة سواء كان عبد الرحمن المهدي أو علي الميرغني. معلوم أن العلاقة الروحية بينه وأتباعه أقوى وأمتن من العلاقة القبلية التقليدية. ومن ثم، خلقت روابط دينية بين القبائل تتلاشى معها الانتماءات العرقية التقليدية. لذلك نمت علاقة انتماء أكثر شمولاً وترعرت بمرور الزمن، وفي ذلك إرساء لقواعد ولاء أعلا درجة من ولاء الطائفة، ألا وهي قواعد المواطنة والانتماء القومي الواحد الذي يمكن تطويره إلى درجة الوحدة الوطنية، بواسطة سياسات تربوية وإعلامية بعد الاستقلال.

قبل السياسات المطلوبة أعلاه، حظي السودان بعوامل مساعدة أكثر لإضعاف الانتماء القبلي. تلك هي قومية الحركة الوطنية عند نشأتها، وقومية منظمات المجتمع المدني الذي واكب نشاط هذه الحركة، وأخيراً السياسة التعليمية التي أرساها الحكم الإنجليزي المصري. أسس النظام التعليمي الحديث في السودان على الأداء الأكاديمي فقط، والفرص مفتوحة لكل أبناء القبائل. وقد كان لنظام الداخليات دوراً بارزاً في تقريب أبناء القبائل المختلفة لبعضها الآخر. انعدمت في أنشطة المؤسسة التعليمية الانتماءات القبلية سواء كانت في الدراسة ونظامها، أو التفاعل الطلابي في الأنشطة الثقافية والرياضية المختلفة. إن كان التحالف القبلي، تاريخياً، بمثابة البذور القومية، وأن دور الطائفية بمثابة رعاية وتطوير نمو هذه البذور، فإن النظام التعليمي قد رفع من درجة الانتماء العام وزادها رسوخاً. يتخرج الطلاب إلى الحياة العامة أكثر استعداداً للولاء القومي لا في تفكيرهم فحسب، بل في سلوكهم كذلك، وفي تناولهم للقضايا السياسية عند دخولهم معترك السياسة في قيادة الحركة الوطنية. يرتبط بذلك، نشأة المؤسسة العسكرية الحديثة. "قوة دفاع السودان". المؤسسة العسكرية الحديثة التي تتمتع بأعلا انضباط تنظيمي للسلطة الهرمية (الضباط والجنود). وقد كان الاستيعاب مفتوحاً لجميع القبائل، إلا من أبى. معروف أن التربية العسكرية أمضى سلاحاً في زراعة وتنمية الولاء القومي على حساب الولاء القبلي.

هذه الدرجة المعقولة من الولاء العام على حساب الولاء الخاص التي أرسيت بواسطة تقليد تحالف القبائل، وبواسطة الطائفية والطرق الصوفية، وبواسطة النظام التعليمي والعسكري الحديثين، ازدادت رسوخاً بواسطة النقابات ومنظمات المجتمع المدني التي بدأت بالأندية والروابط الثقافية التي انتشرت منذ أربعينيات القرن العشري، وقد ضمت في صفوفها القبائل السودانية المختلفة. الانتماء إلى هذه التنظيمات الحديثة إما مهني، كحالة النقابات، وإما طوعي حسب الاهتمامات الشخصية، وإما انتماء جغرافياً لا قبلياً، كجماعات الفجر وأبروف أثناء ميلاد الحركة الوطنية السودانية. هذه المنظمات الحديثة أدخلت قواعد جديدة للسلوك التنظيمي المنبعث من الانتماء – قواعد في دستور كل نقابة أو منظمة. لذلك يكون الاهتمام الشخصي الذي يتبعه السلوك في النشاطات المختلفة، مرتبطاً بهذه القواعد لا بالتقاليد والأعراف القبلية. بذلك ترتفع درجة الانتماء والولاء فيجد رجل القبيلة نفسه محاطاً في اهتمامه وفي سلوكه ونشاطه بهذه النظم الجديدة. جاء انتشار النقابات، مثلاً، بانتشار خط السكة حديد في السودان. فاشتهرت مدن كالخرطوم وعطبرة وبورتسودان

وسنار، ومدني والأبيض وكوستي بالأندية العمالية تحت مسئولية نقابة السكة الحديد، وهي النقابة التي كانت رائدة في العمل النقابي السوداني.

استثمرت الحركة الوطنية، قبيل الاستقلال هذه التيارات المختلفة التي رفعت درجة الانتماء القبلي إلى الولاء العام، لترتفع به في شعار "وحدة وادي النيل" بين السودان ومصر، إلى ولاء أكبر من الولاء القطري. فلم تكن القبيلة عقبة كأداء أمام انتشار هذا الشعار حتى أصبح تياراً غالباً في كل المدن السودانية الناشئة... أي عواصم "المديريات"، أي الوحدات الإدارية التي كانت سائدة قبل الاستقلال.

تعزز هذه النتيجة المحاولات الفاشلة للاستعمار الإنجليزي لإنشاء حزب قبلي يقوم على تحالف زعماء القبائل في السودان، وهو الحزب الجمهوري الاشتراكي[1]. رئيس الحزب إبراهيم بدري ومعه الناظر يوسف العجب (النيل الأزرق) والناظر موسى مادبو (الرزيقات)، والناظر الزبير حمد الملك (الدناقلة)، والناظر على التوم (كبابيش). ذلك، لأنه سقط سقوطاً ذريعاً في انتخابات الحكم الذاتي السودانية في عام 1953، ولم يحز إلا على ثلاثة مقاعد في الدوائر الجغرافية[2].

درجة الولاء العام على حساب الولاء القبلي الخاص عند الطائفية والصوفية أصبحت هي الطاغية في أكبر حزبين في السودان: حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي – طوائف الأنصار والختمية وأتباع الشريف الهندي والتيجانية. وعند الاستقلال لم يتغير الأمر كثيراً غير أن طائفة الختمية انشقت من الحزب الوطني الاتحادي وكونت لها حزباً، هو حزب الشعب الديمقراطي، ثم عادت فيما بعد واتحدت من جديد معه تحت اسم: الحزب الاتحادي الديمقراطي[3]. ولكن الجديد بعد الاستقلال لم يكن ضعف أو غياب عوامل تشجيع الولاء القومي، بل إن استمرارها قد صدم بالصراع السياسي الحزبي المتصف بالكيد والمؤامرات من ما أدى إلى ظاهرة الحكومات العسكرية والثورة الشعبية عليها، وعودتها من جديد[4]. نتيجة ذلك كان غياب الاستقرار المطلوب لتخطيط قومي يرعى بذرة الولاء العام حتى تستوي على سوقها فيتبلور الإحساس بالانتماء إلى الأمة الواحدة، خاصة وقد دخل عامل جديد مؤات في ذات الاتجاه، ألا وهو دخول العقائدية في السياسة السودانية: الإسلاميون والشيوعيون.

أصبح الانتماء السياسي عبر المذاهب السياسية المختلفة المذكورة هو التيار الغالب بين الأجيال الصاعدة الطلابية بعد أن انتشر التعليم وعم كل أرجاء السودان. الانتماء المذهبي يجرد الإنسان، كما هو معروف، من أي ولاء عرقي أو قبلي أو إقليمي. فاجتمعت تقريباً كل القبائل في هذين الحزبين العقائديين، وقد أثبتا في آخر انتخابات معتبرة المصداقية 1986م أنهما الوحيدين الذين يمكن أن نصفهما بالأحزاب القومية. ذلك، لأن ناخبيها كانوا من كل أقاليم السودان[5]. كان يفترض أن تكون هذه الظاهرة الإيجابية، بالنسبة لدرجة الولاء القومي، داعماً قوياً لما كان أصلاً موجوداً. بين أنه، لسوء حظ القومية السودانية، أصبح عاملاً سلبياً نسبة لحدة الصراع بينهما – صراع الأعداء عقائدياً الذي عقد من الصراعات الحزبية الأخرى، والذي أدى إلى الاستنصار بها بتدخل القوات المسلحة في انقلابين عسكريين، كل يريد أن يستئصل الآخر بالقوة العسكرية لا القوة الانتخابية[6] انقلاب 1969م و 1989م.

الصراع السياسي الحزبي المركب أعلاه، ودوامة: "ديمقراطية – انقلاب عسكري– ثورة شعبية – ديمقراطية"، لم تفسد المناخ المطلوب لترسيخ الولاء العام فقط، بل أنها قفلت باب التنمية المتوازنة وباب الخدمات الضرورية من تعليم وصحة وغيره، ثم إنها بذلك قد أصبحت مناخاً لنمو الولاء القبلي بصورة سياسية فكانت ظاهرة الانقلابات العسكرية العرقية والقبلية مثل انقلاب حسني حسين

[1] محمد محمد حسن كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، (الخرطوم: دار البلد، 1998م)، ص129–130.

[2] المرجع السابق، ص130.

[3] أنظر: محمد محمد حسن كرار، الانتخابات والأحزاب السودانية (الخرطوم: دار البلد للطباعة والنشر، 1998م).

[4] حسن علي الساعوري، عسكريون ساسة: نظرية التحول الذاتي للحكم المدني: التجربة السودانية، (الخرطوم: مطبعة العملة، 2001م)، الفصل الثاني.

[5] حسن علي الساعوري، ديمقراطية السودان الثالثة، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، 2002م)، فصل قومية الأحزاب.

[6] المرجع السابق، فصل الانقلاب العسكري المشروع.

1975- وكانت قيادته من قبائل جنوب كردفان. ثم جاءت ظاهرة التنظيمات القبلية والإقليمية مثل مؤتمر البجا في شرق السودان، واتحاد عام جبال النوبة، وجبهة نهضة دارفور[1]. ثم محاولة جمع هؤلاء جميعاً في "تحالف قوى الريف". بدأت هذه الظواهر بعد ثورة أكتوبر مباشرة، وقد خاضت بعض هذه التنظيمات انتخابات 1965. بدأت هذه الظاهرة في وقت ضعفت فيه الطائفية التي كانت وحدت عدداً كبيراً من القبائل شمالاً وشرقاً ووسطاً.

ثم جاءت بعض السياسات العامة لتعمق الردة إلى الانتماء الجزئي بدلاً عن العام أو القومي: مثل الحكم الإقليمي الذي أرساه نظام نميري إذ فيه وجدت جبهة نهضة دارفور ضالتها فوحدت شعب الإقليم على الانتماء الدارفوري لا الانتماء السوداني. وقد زاد نظام البشير الطين بله بالفيدرالية والحكم المحلي الذي انتشرت فيه القبلية بدلاً عن الجهوية، فاختلط "حابل" الانتماء الإقليمي "بنابل" الانتماء القبلي، فاستشرت الانتماءات الجزئية وترعرعت. في هذا المناخ، تدخل الحزب الشيوعي، بعد سقوط العالم الاشتراكي وبوار الفكر الشيوعي، ليستغل نمو الولاء الجزئي هذا بفكر التهميش"، واستطاع أن يقود الحركات المتمردة بالسلاح أو بغيره. ذلك، لأن "فكر التهميش" بضاعة وجدت رواجاً في أصقاع السودان – معلوم أن الحزب الشيوعي لم يجد شعبية وسط السودانيين لاعتقادهم أن الشيوعية كفر وهم مسلمون. وفكر التهميش يقوم على المظالم الملموسة والمصنوعة فيكون وسيلة بديلة، ووسيلة ناجعة ومفيدة لإثبات الوجود والنفوذ في الساحة السودانية.

عودة الجهوية أيقظت ما كان نائماً من القبائل في كل أرجاء السودان. فكانت ظاهرة مجلس شورى القبيلة س أو القبيلة ص، سواء كانت قبيلة مؤسسة تقليدياً أو غير ذلك. وبالتالي عاد الإحساس القبلي عند الأجيال الجديدة غير التقليدية، ولكن للأسف الشديد فهي عودة انتماء لا عودة ولاء. السبب في ذلك أن مؤسسة القبيلة التقليدية صاحبة النفوذ الواقعي لم تعد موجودة. فهو إذن إحساس قبلي ستتولاه مؤسسة حديثة وليست تقليدية، ولكنها مؤسسة من غير أعراف وتقاليد راسخة تضبط سلوك الأفراد والجماعات مع بعضها البعض من ناحية ومع القيادات من الناحية الأخرى. إذن، أصبحت القبيلة لا بالمنظمة الحديثة بقواعدها الحديثة، ولا هي بتقليدية بتقاليدها التليدة. وبالتالي المتوقع أن تغيب عنها مميزات الطرفين: إحساس من غير ولاء لا يمكن أن ينضبط بقواعد قد لا يكون مقتنعاً بها. والنتيجة المركبة فوضى في النشاط السياسي المليء بالأحزاب السياسية القبلية وبالقبائل الحزبية... الخ.

الأنكى من ذلك وأمر، ظهور حركات تمرد مسلحة في كل من دارفور وشرق السودان، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. لم تعلن نفسها أحزاباً، ولكن تمرد مسلح يدعو إلى إلغاء التهميش في الأقاليم أحياناً كثيرة، وإلى استلام السلطة في العاصمة أحياناً أخرى. قيادة هذه الحركات المتمردة طابعها قبلي في غرب السودان وشرقه بصفة خاصة. ومن ثم، يتحول الصراع السياسي إلى صراع مركب: صراع سياسي قبلي قد لا تكون القبيلة فيه حاضرة بتقاليدها الشهيرة، ولكن بقياداتها العليا، وأن أسمت نفسها حركات تحرير. على سبيل المثال: مؤتمر البجا وجبهة الشرق، وحركات تحرير السودان بدارفور وتحرير السودان قطاع الشمال بجنوب كردفان والنيل الأزرق[2]. ما يلي نموذج مختار من هذه الحركات.

جبهة الشرق

الشرق المعني هنا هو شرق السودان الذي تسكنه عدد من القبائل لا يقل عددها عن العشرة قبائل، ويمكن حصرها من الشمال للجنوب: البشاريون، والأمرار، والأرتيقة، والأشراف، والكميلاب، والهدندوة، والملهيتكناب، والحلنقة، والبنو عامر، والحباب[3]. قد تكون هنالك قبائل فرعية أخرى، ولكن هذه هي القبائل الرئيسية المعروفة بلهجاتها المختلفة غير العربية، على الرغم من أن معظمها

[1] أنظر: محمد أدروب أبو هاج، مؤتمر البجا: الماضي والحاضر (1958–2005)، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2006)، ص159–162.

[2] أنظر كتاب: الصادق ضو البيت، مذكرات حول التكتلات الإقليمية، (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم للطباعة والنشر)، د. تاريخ.

[3] محمد أحمد أدروب أوهاج، من تاريخ البجا، الكتاب الأول، (الخرطوم: مطابع العملة، 2008م)، ص40.

ينتسب إلى قبائل الجزيرة العربية، وجميعهم مسلمون[1]. انتشرت دعوة طائفة الختمية في كل شرق السودان، وعندما بدأت الحزبية في السودان عند الاستقلال، كان من الطبيعي أن تتسبب قبائل البجا إلى حزب الختمية: الوطني الاتحادي أولاً ثم حزب الشعب الديمقراطي، ثم الاتحادي الديمقراطي. ولكن المتغيرات السياسية في الحكم الوطني أدت إلى ظهور كيانات جديدة توجت بمسمى جبهة الشرق بعد العقد الأول من القرن الواحد وعشرين. تطورت هذه الكيانات عبر مسميات مختلفة: نادي البجا، ومؤتمر البجا، وجبهة أبناء البجا، وفهود الشرق، والأسود الحرة، ثم جبهة الشرق. جبهة الشرق، إذن، جاءت عبر مراحل مختلفة. من الضروري الوقوف عندها لمعرفة الجذور والبدايات.

نادي البجا:

كان لمنظمات المجتمع المدني القدح المعلى في رفع الحس الوطني السوداني عند الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت الروابط الثقافية والأدبية والأندية العمالية في جميع المدن الرئيسية في السودان، فبدأت ترتفع درجة الوعي السياسي بالتفاعل مع القضايا العامة مهنية كانت أو مكانية[2]. كان ذلك تفاعل يتخطى الإحساس القبلي في اتجاه الإحساس الجهوي والوطني في آن واحد في كل مدينة أو مديرية (المسمى الأسبق لأقاليم السودان). مع نادي العمال في بورتسودان، نشأ نادي البجا في ديم العرب في العام 1951، وقد اشتهر بنادي "البرش"، نسبة إلى الفرش المستعمل آنذاك للجلوس، إذ لم يتطور الأمر بعد لاقتناء مقاعد[3]. أهداف النادي أهداف عامة لخدمة جميع قبائل البجا في المجالات المختلفة، وأهمها التعليم والصحة والتوظيف. ومن أشهر نشاطه في هذا الخصوص المذكرات التي رفعت للسلطات المحلية لتحسين أوضاع البجا: مذكرات بعضها رفض وبعضها أهمل[4].

مؤتمر البجا:

لم تشبع نشاطات نادي البجا القيادات الواعية من أبناء الشرق لأنها تركزت على المجالات الاجتماعية والثقافية، ولأن ثمار جهودها في تحقيق الأهداف الآنية لم تكن مرضية نسبة، إما لعدم اهتمام السلطة، وإما لضعف نفوذها النادي، فقد بدأ التفكير في إنشاء جسم جديد يكون قديراً بأداء المهمة. فبرزت فكرة أن يكون للبجا مؤتمرهم الخاص منذ العام 1954.

ولم تجد هذه الفكرة حماساً في درجة الإنشاء والتكوين إلا بعد أن تكرر رفض مذكرات نادي البجا بواسطة السلطات في المديرية في 1957م، بعد استقلال السودان على الرغم من أن الحكومة الوطنية الأولى كانت بقيادة الحزب الذي ساندة البجا في كل شرق السودان – الحزب الوطني الاتحادي.

كان السبب المباشر لتفعيل الفكرة الاختلاف مع الختمية حول من يكون المرشحون في مدينة بورتسودان في انتخابات 1958م. أدى الجدل حول هذه القضية إلى تذمر وعدم رضا عند القيادات والقواعد الشعبية على السواء، حتى كانت النتيجة سقوط المرشح القيادي لأبناء البجا. لذلك، تحركت قيادات في نادي البجا ودعت إلى مؤتمر عام لجميع القبائل، وقد حضره ما لا يقل عن خمسة عشر الفاً جاءوا من كل شرق السودان. كان ذلك في أكتوبر 1958م بحضور نواب البرلمان من البجا وقياداتها من الإدارة الأهلية، وبحضور مناديب من الأحزاب السياسية، بل وقد حضره رئيس الوزراء عبد الله خليل. خرج هذا المؤتمر بإجماع حول قيام كيان للبجا بقيادة تمثل جميع القبائل الرئيسية، بغض النظر عن الانتماء الحزبي – وكان أول رئيس هو طه عثمان بلية. تتمثل أهم مخرجات هذا المؤتمر في ميثاق عبر عن الأهداف العامة التي من أجلها أنشيء المؤتمر، وتتلخص فيما يلي[5]:

---

[1] المرجع السابق، ص42–57.

[2] أنظر، أحمد خير المحامي، كفاح جيل، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 2000)، ص23–25.

[3] الصادق ضو البيت، مذكرات حول التكتلات الإقليمية، (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، د تاريخ)، ص29.

[4] محمد أدروب أوهاج، المرجع السابق، ص79–80.

[5] أنظر المرجع السابق، ص85–112.

- ضرورة استغلال ثروات الشرق المعدنية بالتصنيع.
- تطبيق الحكم اللامركزي كحق مشروع في الدستور.
- إقامة المستشفيات في كل مدن الشرق.
- كل مهن شرق السودان حق مكتسب للبجا.
- إقامة السدود والآبار الجوفية لتنفيذ مشروع خشم القربة الزراعي.
- نشر التعليم والمطالبة ببقاء معلمي البجا في شرق السودان.
- المشاركة في السلطة كحق دستوري ثابت.
- إقامة مصنع نسيج بسواكن ومصنع زرائر بدرديب.
- الاستعجال في تنفيذ هذه المطالب.

إذن، واضح من بنود هذا الميثاق أن مؤتمر البجا كيان مطلبي خاص بقيادة البجا في شرق السودان كله. وإن هذه المطالب وجدت إجماعاً تاماً من أهل الشرق، من شارك في المؤتمر، ومن لم يشارك، والجميع بدأ يتطلع إلى تحقيق بعض هذه المطالب إن لم تكن جميعها. ذلك، لأن حزب الشعب الديمقراطي شريك في حكومة عبد الله خليل – ومعظم أهل الشرق من مؤيدي زعيم الختمية وراعي هذا الحزب. ولكن لم يمض شهر واحد على تكوين المؤتمر وإلا وسقطت النظام الديمقراطي بواسطة انقلاب عسكري قاده إبراهيم عبود في نوفمبر 1958م. فحلت الأحزاب السياسية ومعها كان حل مؤتمر البجا.

لم يكتف الحكم العسكري بتجميد نشاط مؤتمر البجا، بل أنه قد زاد الطين بله ببعض السياسات التي اعتبرت عدائية من قيادة المؤتمر[1].

- إلغاء صندوق البجا للتعليم الذي ظل مستمراً منذ 1920م.
- تحويل مشروع خشم القربة الزراعي، الذي كان أحد أهم مطالب البجا، إلى مشروع تهجير الحلفاويين بعد قرار قيام السد العالي في أسوان.
- قرار نقل قيادات المؤتمر من الشرق إلى مناطق أخرى في السودان.
- رفض التعامل مع وفد المؤتمر الذي حاول أن يراجع المسئولين في هذه السياسات.

كانت هذه الإجراءات ضربة قاسية من حكومة عبود العسكرية على قيادة المؤتمر التي كانت تشعر بأن طائفة الختمية، التي ينتمي إليها قبائل البجا، قد خذلتهم وهي حاكمة، وقد خذلتهم وهي مؤيدة لعبود.

إن القيادات التي أبعدت عن مدينة بورتسودان في كشف تنقلات إدارية تبدو عادية، وجدت نفسها تفرقت أيدي سبأ. كان نادي البجا (الثقافي الاجتماعي) يمثل مظلة للقاء الذي بواسطته يمكن مواصلة الاهتمام التنظيمي، وبالتالي الاحتفاظ بالكيان سراً، أو على الأقل بتحويل الوظيفة من مطلبية إلى اجتماعية ثقافية. وبذلك تحفظ المسيرة التنظيمية للمؤتمر. بيد أنه، حتى ذلك، لم يعد ممكناً والقيادات بعيدة عن بعضها الآخر. استمر الوضع كذلك، ومؤتمر البجا في حالة كمون... داخل النفوس وخلال المشاعر البجاوية... حتى جاءت ثورة أكتوبر بحرية التعبير وحرية التنظيم ليعود النشاط التنظيمي من جديد.

عاد مؤتمر البجا بعد أكتوبر مباشرة، وهي عودة فيها تغيير نوعي. التجارب السابقة، وإن كانت قليلة، وفي فترة قصيرة، أقنعت القيادات بضرورة تحويل المؤتمر من منظمة مطلبية إلى حزب سياسي يخوض غمار السياسة لتحقيق مطالب أهل الشرق... فبدلاً من أنه

[1] المرجع السابق، ص129–130.

كان تنظيماً يجمع عليه أهل الشرق بكل قبائلهم وبمختلف أحزابهم السياسية، أصبح مؤتمر البجا حزباً سياسياً منافساً للأحزاب السياسية الأخرى.

وتكونت القيادة السياسية – كما كانت في السابق – من ممثلين لكل قبائل البجا الرئيسية بقيادة السكرتير العام أبو موسى علي. ثم اعتمد ميثاق الحزب على أربعة محاور أساسية[1]:

- وحدة البلاد.
- الحكم اللامركزي والمحلي لجميع أهل السودان.
- مطالب أهل الشرق في الخدمات الأساسية من تنمية وتعليم وصحة.
- الاستقرار السياسي.

انتخابات 1965م فتحت فرصة نادرة لمؤتمر البجا "الحزب"، إذ أن حزب الشعب الديمقراطي (حزب الختمية) قرر عدم المشاركة فيها. لذلك استطاع مؤتمر البجا أن يفوز في إحدى عشر دائرة جغرافية، كلها في شرق السودان. من العوامل الأخرى لهذا الفوز أن حزب الأمة وجه مرشحيه للنزول في المنافسة الانتخابية تحت مسمى مؤتمر البجا، وقد فاز منهم عدد. هذا بالإضافة إلى أن أحد مرشحي الختمية انضم إلى المؤتمر بعد مقاطعة الحزب للانتخابات. ذلك معناه أن الذين فازوا باسم مؤتمر البجا ثلاثة فئات: مجموعة مؤتمر البجا الأصلية، ومجموعة حزب الأمة، ومرشح الختمية الذي رفض المقاطعة.

بعد احتفالات الابتهاج بالفوز، دخل الحزب في مناقشة تحديد منهج العمل داخل البرلمان. وقد اتفق على الخط السياسي العام القائم على تحقيق الحكم اللامركزي والإقليمي، ويعتمد ذلك في الدستور، إذ ليس هنالك أي ضمانات أخرى لتطوير المناطق المتخلفة. ولكن على الرغم من ذلك واجه الحزب عدد من المشاكل، أهمها[2]:

- نواب حزب الأمة الذين فازوا باسم المؤتمر، هل يأتمرون بالخط السياسي للمؤتمر أم الخط السياسي لحزب الأمة. ولم تحسم القضية بل تركت على أمل أن يوف حزب الأمة بوعده في أن يعطي المؤتمر وزارة في الحكومة. وعندما لم يوف بالوعد غضب قادة المؤتمر غضباً شديداً، خاصة بعد علمهم بأن السبب من شريك الائتلاف الوطني الاتحادي الذي رأي في المؤتمر منافس قوي حول ناخبي الشرق.
- قضية حل الحزب الشيوعي وتعديل الدستور لذلك. كانت العظمى العظمة مع التعديل والأقلية ضده، فاختلف موقفهم داخل البرلمان عندما اضطرت القيادة لترك الأمر كل واحد حسب ما يرى. لذلك، فشل المؤتمر بأن يكون له خط سياسي متفق عليه يكون أساساً ومحوراً لتحديد المواقف المختلفة إزاء القضايا التي تعرض داخل البرلمان. ذلك اختلاف قيادات أكثر منه اختلاف قواعد شعبية التي عادة لا تكون المبادرة منها. اختلاف القيادات، يؤدي فيما بعد، إلى اختلاف وسط السند الجماهيري، إذ تنحاز كل مجموعة إلى القيادة التي تليها، سواء كان ذلك بمعيار القبيلة، أو معيار المنطقة، أو معيار الاثنين معاً. وقد انعكس ذلك في انتخابات 1968م التي كانت المنافسة فيها مفتوحة مع حزب الشعب الديمقراطي (الختمية) الذي لم يقاطع هذه المرة. فوجد المؤتمر نفسه في مواجهة الأحزاب الرئيسية الثلاثة. ومن ثم، فإن هذه العوامل قد اجتمعت ضد مؤتمر البجا ولم يفز إلا بثلاث دوائر فقط، بدلاً ‘ن إحدى عشر التي كانت في 1965م[3].

كان وقع هزيمة انتخابات 1968م كبيراً على مؤتمر البجا الذي ظن أنه سيسحب البساط من تحت جميع الأحزاب التقليدية في شرق السودان. أول رد فعل لذلك تكوين لجنة لتقويم المسيرة. يمكن إيجاز نتيجة التقويم في الآتي:

---

[1] الصدق ضو البيت، المرجع السابق، ص29.

[2] محمد أدروب أوهاج، المرجع السابق، ص153–154.

[3] محمد محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، المرجع السابق، ص85.

- الإجماع الشعبي على المؤتمر كان على الفكرة العامة لتحقيق المطالب المجمع عليها من غير أي خلاف.
- الإجماع على أهداف المؤتمر لم تمنع أن يحتفظ كل بتوجهه السياسي.
- غياب الحد الأدنى من التقارب الفكر الضروري لأي حزب سياسي، ولهذا لجأوا إلى واحد من حلين: إما التوافق وأما المفارقة بالحسنى. ولكن التوافق مستحيل في التوجهات الفكرية التي لا تقبل القسمة أو التعويض، وهما الآليتين الوحيدتين لمنهج التوافق.

بناء على ما تقدم، جاءت توصية اللجنة بالمراجعة المبدئية، فيعود المؤتمر كما كان عند إنشائه منظمة مطلبية تجمع الناس على أهداف مشتركة على محورين: اللامركزية والمشاركة في السلطة المركزية. ولكن قبل أن تنزل هذه التوصية إلى الواقع، دخل السودان في نظام عسكري جديد في مايو 1969م بقيادة جعفر نميري، وأصبحت الأحزاب السياسية محلولة. واستطاع النظام العسكري أن يستقطب بعض قيادات مؤتمر البجا لينخرطوا في نشاط الحزب الواحد (الحكومي) – الاتحاد الاشتراكي السوداني. أما الآخرين فمنهم من هاجر خارج السودان، ومنهم من بقى معارضاً حتى مجيء النظام الديمقراطي الثالث في 1985م بواسطة ثورة أبريل الشعبية. هنا ظهر الاختلاف الفكري بكل وضوح. لما كانت رئاسة نادي البجا ومؤتمر البجا بقيادة اليساريين، ابتعد الإسلاميون وكونوا جبهة أبناء البجا كهيئة مطلبية. كل طرف يريد أن يستقطب إلى حزبه.

في انتخابات الديمقراطية الثالثة 1986م تناقصت شعبية الحزب أكثر من فرط اختلاف القيادات من ناحية، ومن غياب البعض في المهاجر من ناحية أخرى. ولهذا لم ينجح إلا في دائرة جغرافية واحدة (دائرة دردايب)، وبالتالي لم يجد الفائز (طه أحمد طه) بدأ إلا الانضمام إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي[1]. فكاد يغيب وجود ونفوذ مؤتمر البجا داخل البرلمان.

البجا والصراع المسلح:

كانت تجربتنا مؤتمر البجا المطلبية والحزبية غير مرضية عند جميع القيادات بمختلف توجهاتها الفكرية، اليسارية منها والإسلامية. جاء الانقلاب العسكري الثالث (الإنقاذ الوطني) ليؤيده الإسلاميون من قيادات البجا، وليعارضه اليساريون الذين حاولوا المحافظة على مؤتمر البجا ككيان مستقل عن الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى. بيد أنه أنضم أخيراً إلى تحالف المعارضة، "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي تحالف بدوره مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة قرنق. كان ذلك هو باب الدخول في الصراع المسلح ضد الحكومة. فأصبح لمؤتمر البجا معسكرات للتدريب في ارتريا بعد استقلالها من أثيوبيا في 1993م. وعندما بدأت العمليات العسكرية للتمرد في شرق السودان، كانت قوات مؤتمر البجا مشاركة مع القوات المعارضة الأخرى التي توغلت داخل السودان حتى مدينة كسلا وأريافها في منطقة همشكوريب ما بين عامي 2000-2002. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت انعكاسات حرب الحكومة للتهريب في شرق السودان إلى أن يقوم المتضررون من ذلك (أبناء قبيلة الرشايدة) إلى تكوين قوة عسكرية تحت اسم فهود الشرق، ثم تغير الاسم إلى الأسود الحرة بقيادة مبروك مبارك سليم. وقد تركز نشاط هؤلاء حول خط أنابين البترول في شرق السودان، وبدأوا يعطلون هذا الخط مرة بعد أخرى[2].

تدخل الوساطة الارترية بين الحكومة وتمرد الشرق، أدى في عام 2005م إلى اتحاد الطرفين في جبهة الشرق"، وذلك حتى يكون موقفهم التفاوضي أقوى من حالة كل مجموعة على حدة. ثم توصل الطرفان إلى اتفاقية سلام رحبت بها جميع القوى السياسية في السودان. كان ذلك في 2007م، وفي ذات العام بدأ تطبيق البروتوكولات الثلاثة: الأمنية، وقسمة الثروة والسلطة. وبذلك دخلت

[1] الصادق ضو البيت، المرجع السابق، ص30.

[2] المرجع السابق، ص29.

قيادات جبهة الشرق في الحكومة الاتحادية وولايات الشرق: موسى محمد أحمد (رئيس الجبهة) أصبح مساعداً لرئيس الجمهورية وآمنة ضرار وزيرة في الحكومة الاتحادية. وفي مدة وجيزة (بعد عام من تطبيق الاتفاقية) ظهرت خلافات بموجبها كان قرار أن يحتفظ كل بكيانه ولا يذوب في الجبهة. الأسباب كثيرة متنوعة. فهي خلافات ذات طابع قبلي لا سياسي. بدأ الخلاف بين مجموعة البجا برئاسة، موسى محمد أحمد رئيس الجبهة، ومجموعة البني عامر بقيادة آمنة ضرار نائب رئيس الجبهة، ومجموعة الرشايدة (الأسود الحرة) بقيادة مبروك مبارك سليم الأمين العام لجبهة الشرق. ثم من بعد ذلك انفصلت مجموعات أخرى بمسميات جديدة: حزب تنمية الشرق وجبهة تحرير الشرق، والحركة الوطنية لشرق السودان.